

إحصاءات الرسائل الاقتحامية في المملكة العربية السعودية

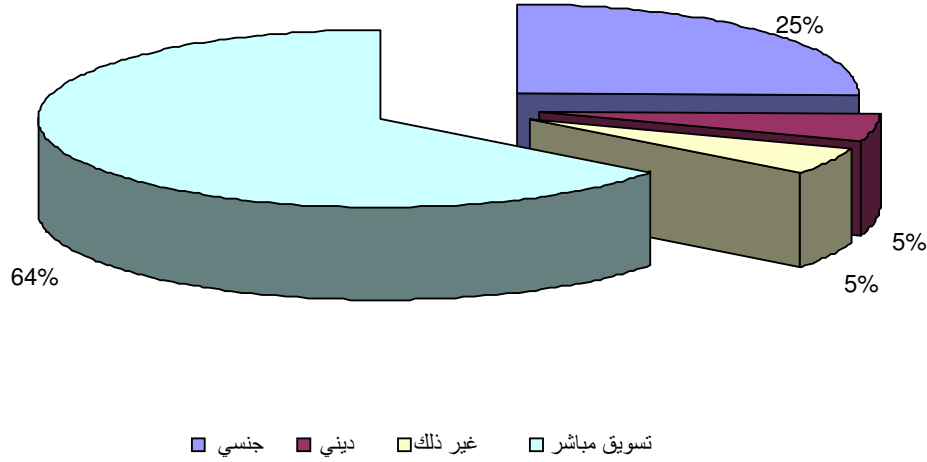
مقدمة

من الضروري قياس الرسائل الاقتحامية لتقييم مدى تطوّر هذه المشكلة وفاعلية الهيكلية التنظيمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية في المملكة. وتصف هذه المقالة نتائج الدراسة حول حجم الرسائل الاقتحامية في المملكة، بما في ذلك استخدام وسائل التحايل والتزييف، ونشر الفيروسات، والتوعية فيما يتعلق بالرسائل الاقتحامية، والتدابير الحالية لمكافحة الرسائل الاقتحامية وأثرها على الأطراف ذات العلاقة في المملكة. وتصف هذه المقالة كذلك السمات الرئيسية المتعلقة بمشكلة الرسائل الاقتحامية في المملكة.

تركز هذه المقالة على ثلاثة جوانب، الأول: تعريف معنى معدل الرسائل الاقتحامية ومؤشرات الرسائل الاقتحامية، حيث أن معدل الرسائل الاقتحامية يعني نسبة الرسائل الاقتحامية من إجمالي عدد الرسائل المستلمة. أما الجانب الثاني فهو: تحديد مصادر الإحصاءات المتعلقة بالرسائل الاقتحامية. إن المرشحات والأدوات البرمجية الأخرى المستخدمة من قبل المؤسسات ومقدمي خدمة الإنترنت هي المصدر الأساسي لتحديد رسائل البريد الإلكتروني الاقتحامية، بينما استخدمت البوابات والخدمات المملوكة من قبل مقدمي خدمة الرسائل المتنقلة لحساب الرسائل القصيرة الاقتحامية. والجانب الثالث هو: تجميع إحصائيات الرسائل الاقتحامية التي تم الحصول عليها من خلال فحص البيانات المنشورة الموثوقة. ومن خلال إجراء المسوحات والمقابلات ومناقشة الأطراف ذات العلاقة، ويشمل ذلك هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ووزارة التجارة، ووزارة الداخلية، والشركات، والمؤسسات المالية، ومقدمي خدمة الإنترنت، ومقدمي خدمة المعطيات، والمرخصين لتقديم خدمات الرسائل القصيرة بالجملة، ومشغلي شبكات الجوال، ومقدمي الحلول، وغيرهم.

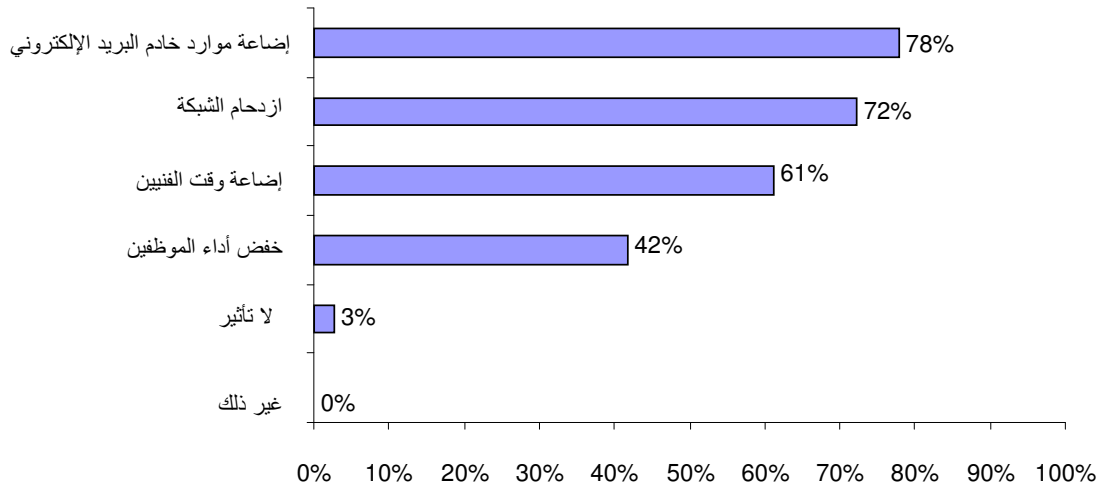
حالة إحصاءات الرسائل الاقتحامية

على الرغم من أن معدل الرسائل الاقتحامية يختلف اعتماداً على الجهة التي تقوم بقياس تلك الرسائل، إلا أن الرسائل الاقتحامية تعتبر مشكلة حقيقية في المملكة. وبحسب البيانات التي تم جمعها من قبل مقدمي خدمة الإنترنت، فإن معدل رسائل البريد الإلكتروني الاقتحامية في المملكة بلغ ٥٤%. بينما أفادت مصادر أخرى مثل موردي منتجات مكافحة الرسائل الاقتحامية بأن معدل تلك الرسائل يتراوح بين ٤٠-٦٠%. وعلى سبيل المثال، فقد أفادت سيمانتيك أن معدل الرسائل الاقتحامية بلغ ٥٩% في عام ٢٠٠٦م، بينما أفادت ماسيج لابس (Message Labs) أن معدل الرسائل الاقتحامية لعام ٢٠٠٦م بلغ ٤٨% ولعام ٢٠٠٧م (لغاية يوليو) بلغ ٤٣%. ومن ناحية أخرى، لم تعتبر رسائل الفاكس الاقتحامية بأنها مشكلة خطيرة، حيث بلغت نسبتها أقل من ٦% من إجمالي الرسائل القصيرة المستلمة. وقد شكلت رسائل التسويق المباشر النوع الرئيسي من الرسائل الاقتحامية المستلمة في المملكة، وهو ما يعكس المؤشرات العالمية للرسائل الاقتحامية، أما بالنسبة للرسائل القصيرة الاقتحامية، فقد أفاد مشغلو الاتصالات المتنقلة أن معدل الرسائل القصيرة الاقتحامية يبلغ ١,٧%، حيث أن ٦٥% من هذه الرسائل الاقتحامية هي تجارية، و ٢٠% منها بدينية و ٢% منها سياسية و ٣% دينية و ٥% متعلقة بأسواق الأسهم و ٥% لأغراض أخرى.



الشكل (1): آراء الاطراف التي قامت باعداد حول احوال انواع الرسائل الاقحامية شيوعاً

إضافة لكون الرسائل الإلكترونية الاقحامية تشكل إزعاجاً للأشخاص، فإنها تشكل عبئاً على سعة وعرض النطاق الترددي (Bandwidth) وتؤثر سلبياً على أداء الموظفين، وتعتقد معظم الشركات أن الأثر الأساسي للرسائل الاقحامية يقع على موارد خادم البريد والشبكة والوقت المهدور، بينما يرى مقدمو خدمة الإنترنت أن عملاءهم هم الأكثر تأثراً من الرسائل الاقحامية، فضلاً عن التأثير السلبي الجوهري على عرض النطاق الترددي والإنتاجية.



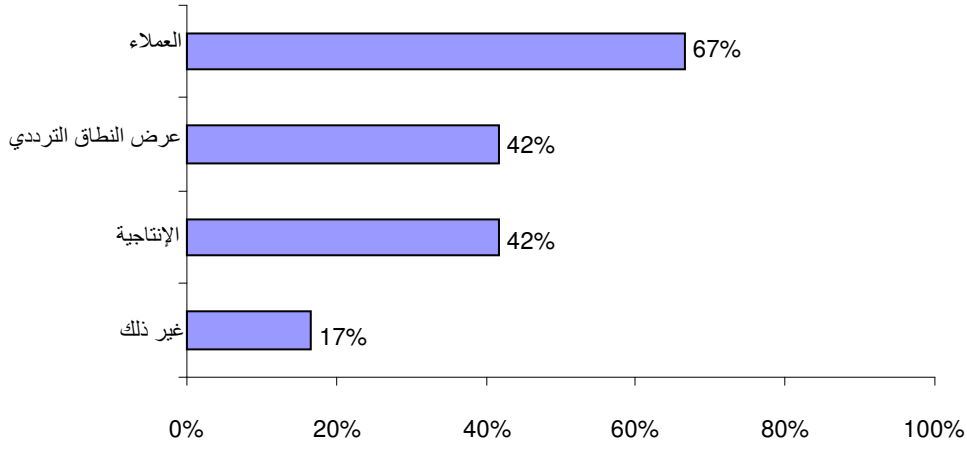
الشكل (2): نسبة الشركات التي ترى أن الرسائل الاقحامية تؤثر عليها بحسب المعايير الموضحة في الشكل

لوحظ أن حوالي 83% من الأطراف ذات العلاقة يوجد لديهم أدوات تستهدف مكافحة الرسائل الاقحامية. غير انه يجدر ملاحظة أن مقدمي خدمة الإنترنت يركزون على ترشيح حركة مرور الرسائل الإلكترونية التي تصل إلى خوادم البريد لدى مراكز بيانات مقدمي خدمة الإنترنت. وهم لا يرشحون جمع حركة مرور الرسائل (وخصوصاً حركة المرور الخارجة) بسبب قيود الميزانيات والموارد ونقص الموظفين المؤهلين فنياً. هذا علماً بأن مقدمي خدمة الإنترنت الذين يستخدمون القوائم السوداء (RBLs) أفادوا بأنه وقع لديهم معدل أقل من الرسائل الاقحامية.

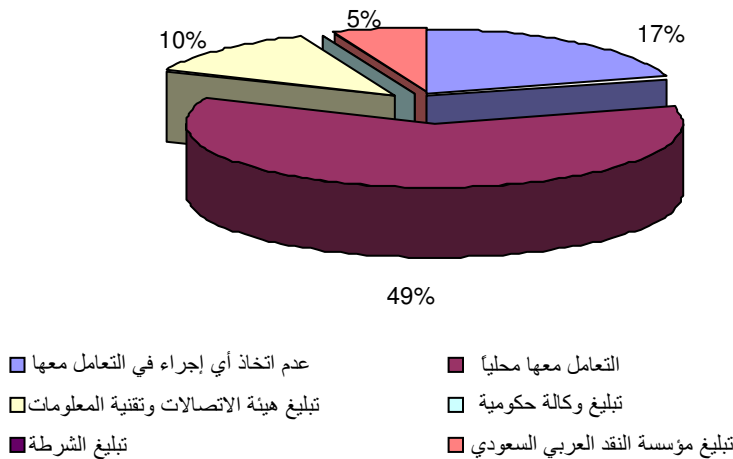
وفي ظل غياب عملية إجرائية رسمية لتقديم الشكاوي، فليس من المستغرب أن معظم المؤسسات تتعامل مع الرسائل الاقتحامية داخلياً أو أنها تتجاهل الشكاوي المتعلقة بالرسائل الاقتحامية. ومن جهة أخرى، فإن معظم البنوك لديها إجراءات مطبقة للتبليغ عن الشكاوي المتعلقة بالرسائل الاقتحامية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومؤسسة النقد العربي السعودي.

وحسب توصيات الهيئات والمؤسسات الدولية المشهورة بخصوص مكافحة الرسائل الاقتحامية، يجب تناول المشكلة من عدة جوانب مثل النواحي القانونية والتنفيذية والفنية والتوعوية وما يتعلق بالصناعة والمساعدة وغير ذلك. ووفقاً لمعظم الأطراف ذات العلاقة، فإن الجانب القانوني يعتبر ذو أهمية قصوى لمكافحة الرسائل الاقتحامية في المملكة. كما أن وجود لائحة ضوابط سلوكية مناسبة تحكم عمل مقدمي الخدمات سيساعد كثيراً في الحد بصورة كبيرة من الرسائل الاقتحامية.

ويوضح الشكل التالي بعض النتائج التي اتضحت من المسح الذي أجرى في المملكة العربية السعودية.



الشكل (٣): نسبة مقدمي خدمة الإنترنت التي يرون أن الرسائل الاقتحامية تؤثر عليهم بحسب المعايير الموضحة في الشكل



الشكل (٤): نسبة الأطراف ذات العلاقة التي اتخذت أحد الإجراءات الموضحة في الشكل عند اكتشاف رسائل اقتحامية